A E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/46/455
E/1991/141
13 September 1991
ORIGINAL: ARABIC/CHINESE/ENGLISH
FRENCH/RUSSIAN/SPANISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة السادسة والاربعون
البند ٩١ من جدول الاعمال المؤقت*

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩١
البند ٩ من جدول الاعمال

التعاون في ميدان التنمية الصناعية وتنويع وتحديث الانشطة الانتاجية في البلدان النامية

تقرير الامين العام

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ٦	٣
أولا - البيئة الاقتصادية الدولية	٧ - ١٢	٤
ثانيا - النهج العام الذي تتبعه اليونيدو من أجل تنويع الصناعة وتحديثها	١٣-٦٣	٦
ألف - العامل البشري	٧ - ٢٢	٨
باء - التحديث : تحدي التكنولوجيا	٢٣-٤٠	١١
جيم - التنويع : الانتعاش الصناعي	٤١-٥٣	١٨
دال - البعد الإقليمي	٥٤-٥٦	٢٢
هاء - التنسيق فيما بين الوكالات	٥٧-٦٣	٢٣

* A/46/150.

أولا - مقدمة

١ - بعد ما عادت الجمعية العامة فأكدت من جديد ، في قرارها ١٩٦/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، دور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) كجهاز تنسيقي في منظومة الأمم المتحدة تقع على عاتقه المسؤولية الأساسية عن تشجيع وتعجيل التنمية الصناعية ونقل التكنولوجيا الصناعية الى البلدان النامية ، فإنها أوصت ، ضمن جملة أمور (الفقرة ١٠) ، بأن تنظر لجنة التنسيق الادارية في الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بالتعاون في ميدان التنمية الصناعية ، وتنويع وتحديث الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية وتقديم تقرير عن ذلك ، عن طريق الأمين العام ، الى الجمعية في دورتها السادسة والاربعين . وأوصت الجمعية أيضا (الفقرة ١١) بأن تقوم اليونيدو ، بالتعاون الوثيق مع الأجهزة والمنظمات والهيئات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة ، بما فيها اللجان الاقليمية ، بتقديم توصيات الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والاربعين ، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بغية التعزيز الفعال للتعاون في ميدان التنمية الصناعية ، وتنويع وتحديث الأنشطة الانتاجية في البلدان النامية .

٢ - وفي الفقرة ٩ من القرار ، طلبت الجمعية الى الأمين العام أن يقدم اليها تقريرا عن السُبُل والوسائل المؤدية الى زيادة تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال تدريب العلماء والمهندسين ومنظمي المشاريع من رعايا البلدان النامية . بيد أنه رئي أنه يلزم مزيد من الوقت لإعداد تقرير شامل عن ذلك الموضوع . ولذا يُقترح أن يقدم ذلك التقرير الى الجمعية في دورتها السابعة والاربعين .

٣ - وتستند التعليقات والتوصيات الواردة في التقرير الحالي في معظمها الى خطة اليونيدو المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (GC.3/17) بالصيغة التي اعتمدها بها المؤتمر العام بموجب القرار مع - ٣/ق - ٢١ ؛ والى قرارات ومقررات أخرى تتصل بشتى الموضوع اعتمدها كل من المؤتمر العام في دورته الثالثة ومجلس التنمية الصناعية في دورتيه السادسة والسابعة ؛ والى التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال التنمية الصناعية (E/AC.51/1990/6) .

٤ - واستجابة لما طلب بشأن إعداد التوصيات بالتعاون الوثيق مع المنظمات والهيئات المناسبة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الاقليمية (القرار ١٩٦/٤٥ ، الفقرة ١١) ؛ أُرسلت محتويات التقرير الحالي الى لجنة التنسيق

الادارية في دورتها العادية الاولى لعام ١٩٩١ ؛ ونظرا لضيق الوقت نسبيا الذي أتيح لإعداد هذه الوثيقة فقد تأخر تقديمها نتيجة لذلك ، ولم تقم لجنة التنسيق الادارية باستعراض مشروع التقرير في دورتها العادية الاولى في عام ١٩٩١ . ومن أجل ذلك عمدت اليونيدو ، قبل استكمال الوثيقة الحالية ، الى دعوة المنظمات الشقيقة المعنية الى تقديم ملاحظاتها ومقترحاتها كتابة الى أمانة اليونيدو في موعد غايته ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ .

٥ - وفي غضون المهلة النهائية المشار اليها وردت ردود من منظمة العمل الدولية ، ومنظمة الصحة العالمية ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية . وقد أثنت هذه المنظمات بوجه عام على الوثيقة المقدمة من اليونيدو ، ولكنها لم تقدم أية ملاحظات تفصيلية بشأنها وأشارت منظمة العمل الدولية الى رغبتها في المشاركة بنصيب كامل في المستقبل في تنفيذ التوصيات التي تغطي الجوانب المتعلقة بتنمية الموارد البشرية ، والترويج لعمليات تنظيم المشاريع ، ومساندة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم . والارتقاء بالقدرات التكنولوجية ، ودعم اشراك المرأة في أنشطة التنمية الصناعية . كذلك ألمحت منظمة الصحة العالمية الى برنامج العمل الذي وضعته بشأن العقاقير الطبية الاساسية . ونوهت بأهمية التحديث والارتقاء بالقدرات التكنولوجية والتنويع والانعاش الصناعي في اطار أنشطتها المتصلة بانتاج العقاقير والامصال الاساسية .

٦ - وفي اطار المهمة التي أنيطت باليونيدو ، يعرض التقرير الحالي لموضوع القرار ١٩٦/٤٥ ، وقد أصبحت عناصر معينة منه موضع مقترحات خاصة بغية تلبية مسائل محددة أثيرت في ذلك القرار ، وهي :

(أ) تحليل تطور القطاع الصناعي في الاجل المتوسط والاجل الطويل في ضوء الديناميات التكنولوجية الجديدة والاحداث الاقتصادية الكبرى التي وقعت مؤخرا (الفقرتان ١ و ٢) ؛

(ب) مسألة حصول البلدان النامية على تكنولوجيات سليمة بيئيا ونقل هذه التكنولوجيات اليها (الفقرة ٣) ؛ وستعالج هذه المسألة أيضا في مؤتمر اليونيدو الدولي عن التنمية الصناعية التي يمكن أن تتحملها البيئة الذي سيعقد في كوبنهاغن في الفترة من ١٤ الى ١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ؛

(ج) مسألة الارتقاء بالتكنولوجيا (الفقرتان ٤ و ٥) ؛

(د) مساهمة خطط الصناديق الاستئمانية الخاصة التي أعدتها اليونيدو في وضع بدائل لبرامج المساعدة التقليدية (الفقرة ٦) وفي تكملة برامج المساعدة الحالية المتعددة الأطراف ؛

(هـ) بذل جهود مشتركة لمساعدة البلدان النامية في صياغة برامج وخطط محلية للتصنيع فيها (٦ و ٨) . وستكون هذه الجهود المشتركة مطابقة للاهتمام الذي أولي مؤخرا للبرمجة في اطار الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة ؛

(و) التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية (الفقرة ٧) ؛

(ح) خطة عمل تهدف الى تعزيز أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال تدريب العلماء والمهندسين ومنظمي المشاريع من رعايا البلدان النامية (الفقرة ٩) .

أولا - البيئة الاقتصادية الدولية

٧ - شهد عقد الثمانينات علامات لا تخطئها العين على أن الاقتصاد العالمي يمضي في طريق التكامل بخطى متسارعة . ومن جوانب هذه الظاهرة تصاعد حجم التجارة الدولية والاستثمار المباشر الأجنبي . وسرعة انتشار التقدم التكنولوجي ، وإرساء روابط وثيقة بين الأسواق المالية في فرانكفورت وهونغ كونغ ولندن ونيويورك وسنغافورة وطوكيو . وقد أعطيت حركات التكامل الاقليمي مركز الصدارة على النزعة نحو تحقيق العالمية الشاملة ، مثلما يتبدى من التقدم الذي أحرز في سبيل اقامة سوق واحدة للاتحاد الأوروبي . ومن معاهدة التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة الأمريكية ، ومن مجلس التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ . وفي الآونة الأخيرة انضمت بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي الى الاتجاه صوب تحقيق التكامل العالمي عن طريق اشاعة الانفتاح في اقتصاداتها . وهذا الاتجاه نحو اقامة اقتصاد صناعي متكامل على نطاق عالمي يؤدي الى منافسة ضارية لن يقدر فيها على البقاء إلا المؤسسات الأصلح . وسوف تؤدي أيضا هذه المنافسة العالمية المكثفة الى توسيع الفجوة التي تفصل بين المناطق والأقطار من حيث الدخل والطاقة الصناعية والتكنولوجيا خلال العقد القادم .

٨ - بيد أن الثورة التكنولوجية لا تأخذ طريقها الى أجزاء ضخمة من العالم النامي . كما أن توقعات المستقبل في الاجل الطويل لا تبشر بخير ، وخاصة في افريقيا جنوبي الصحراء ، وبدرجة أقل في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي . ففي خلال حقبة الثمانينات ، سجلت المنطقتان معدل نمو للقيمة المضافة للسلع المصنعة بلغ ٠,٥ في المائة و ١,٦ في المائة على التوالي . ويوحي هذان المعدلان ، اللذان يقلان عن معدل النمو السكاني ، بنمو سلبي للانشطة الصناعية موزعة على عدد السكان . ونتيجة لفداحة أعباء خدمة الديون ، أصبحت إدارة الازمة من يوم إلى يوم تسبق في أهميتها وضع سياسات عامة تهدف إلى تعزيز التقدم التكنولوجي والتجديد في الاجل الطويل . على أن حل مشكلة الديون بالنسبة لافريقيا جنوبي الصحراء ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي يتطلب تنويع الصناعة وتحديثها على نطاق واسع عن طريق التجديد التقني نظرا للقيود الطبيعية التي تحد من النمو في قطاعات السلع الاولية .

٩ - وقد استشار السعي إلى سد الفروق الصناعية بين المناطق مناقشة على صعيد العالم أجمع حول القدرة على المنافسة الصناعية ودور السياسات الحكومية العامة . وتصور المنازعات القائمة بين اليابان والولايات المتحدة الامريكية وبلدان أوروبا الغربية مدى خطورة هذه المسالة .

١٠ - وقد عمدت جميع المناطق الرئيسية في العالم تقريبا إلى إدخال إصلاحات اقتصادية بدرجات متفاوتة إبان الثمانينات . وأسفرت حالات النجاح وحالات الفشل عن مواد تمثل دراسات إفرادية يمكن أن تستخلص منها دروس لواضعي السياسات العامة ، وخاصة في البلدان النامية . كذلك اختارت الاقتصادات ذات التخطيط المركزي في بلدان أوروبا الشرقية وفي اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية طريق الإصلاح لتعزيز كفاءة اقتصاداتها عن طريق إدخال المنافسة السوقية . وكان من بين الاهداف المتوخاة اجتذاب التكنولوجيا المتفوقة ورأس المال من الخارج بغية تنويع صناعاتها وتحديثها . ومن بين البلدان النامية ، أثبتت اقتصادات معينة في جنوب آسيا وشرقها أن التقدم التكنولوجي في الغرب يمكن تكراره في أماكن أخرى . ومن الممكن للتجربة الآسيوية ، التي يعتقد أنها غير قابلة للنقل في كثير من الاحيان ، أن تقدم دروسا هامة للبلدان النامية الاخرى .

١١ - وفي مواجهة التحديات الضخمة التي يفرضها انعدام اليقين بصدد مستقبل الصناعة في العالم ، لا ينبغي أن يتطرق الوهن إلى الجهود الرامية إلى إيجاد حلول واقعية لما تتعرض له التنمية الصناعية من مشاكل معقدة . ويتطلب العقد القادم

اتباع نُهُج مبتكرة في مجال التعاون الدولي كي يصبح من الممكن إقامة قاعدة صناعية أوسع نطاقا وأقدر على المقاومة في البلدان النامية التي يمكنها أن تصمد للهزات المتكررة في البيئة الاقتصادية الدولية ، وأن تحقق قدرا أكبر من الاتساق بين الموارد الاساسية التي تتمتع بها ، وأن تخلق مزايا نسبية .

توصية

١٢ - لعل الجمعية العامة تطلب إلى اليونيدو إعداد دراسة عن الهيكل الصناعي العالمي في الاجل الطويل في الوقت الذي تواجه فيه البلدان النامية تحديات متفاقمة لتنميتها الصناعية والتكنولوجية . ومن الممكن أن تعرض هذه الدراسة لبحث المسائل المتداخلة التالية : توليد فرص العمل ؛ ومعدلات التبادل التجاري المتغيرة ؛ والتنمية الصناعية التي يمكن أن تتحملها ؛ والتغييرات التي ينبغي إدخالها على توجيه التجارة الدولية وتدفقات الموارد وعلى تحديد هياكلها وطرائقها ؛ والمفاهيم الجديدة بشأن دور الحكومات ؛ والطرائق والاولويات في ميدان تنمية الموارد البشرية .

ثانيا - النهج العام الذي تتبعه اليونيدو من أجل تنويع الصناعة وتحديثها

١٣ - يتمثل الهدف الرئيسي الذي تسعى اليونيدو إلى تحقيقه في تشجيع وتعجيل التنمية الصناعية في البلدان النامية . بيد أن التصنيع يشكل عملية تحول هيكلي وتكنولوجي طويلة الاجل ، وقد التزمت اليونيدو بتشجيع هذه العملية عن طريق تركيز مساعداتها على مناطق الإشكال الرئيسية وخاصة في أشد المناطق فقرا ، وعن طريق حفز الجهود المتضافرة .

١٤ - والجزء الاهم في ولاية اليونيدو هو توفير أنشطة التعاون التقني . وقد ساعدت التدابير التي اتخذتها اليونيدو مؤخرا على زيادة مساعدات المعونة التقنية من ١٣٣,٨ مليون دولار في ١٩٨٩ إلى ١٥٩,٦ مليون دولار في ١٩٩٠ ؛ ويمثل ذلك زيادة قدرها ٢٥,٨ مليون دولار أو ما يعادل نسبة ١٩,٢ في المائة . وخلال الفترة ذاتها ، ارتفع حجم المشاريع التي يعتزم تنفيذها أو بعبارة أخرى ذخيرة مشاريع اليونيدو من ٢٥٢,٥ مليون دولار في أواخر ١٩٨٩ إلى ٢٥٥,٦ مليون دولار من أواخر ١٩٩٠ . ومن أهداف اليونيدو الرئيسية التعبئة الفعالة لموارد تمويل المشاريع ، وخاصة عن طريق التمويل الذاتي وترتيبات الصناديق الاستئمانية الممولة من أطراف ثالثة . وقد

انعكست نتائج الجهود التي بذلتها المنظمة في تزايد معدل تنفيذ المشاريع الممولة من الصناديق الاستئمانية في الآونة الاخيرة ، وفي استمرار الدعم المالي الذي تقدمه الدول الاعضاء لصندوق التنمية الصناعية ؛ كما تزايد الإنفاق على المشاريع الممولة تمويلا ذاتيا وعن طريق ترتيبات الصناديق الاستئمانية الممولة من بلدان ثالثة من ١٦,٥ مليون دولار في ١٩٨٩ إلى ٢٥,٧ مليون دولار في ١٩٩٠ . وارتفع مجموع التعهدات المقدمة لصندوق التنمية الصناعية إلى ٢٩,٨ مليون دولار في ١٩٩٠ بزيادة قدرها ٣,٩ مليون دولار أي ما يعادل نسبة ١٥ في المائة عما كانت عليه في ١٩٨٨ .

١٥ - ويتصل جانب كبير من أنشطة اليونيدو في ميدان التعاون التقني ببرنامجها الخاص بالترويج للاستثمار الصناعي الذي تتمثل أهدافه الرئيسية في استحداث نهج ترويجي متكامل تجاه التصنيع بما في ذلك نقل تكنولوجيات أكثر نظافة وأمنا وفعالية من حيث التكاليف . وقد كوفئت الجهود التي بذلت في هذا الاتجاه بتحقيق زيادة في مشاريع الاستثمار الصناعي التي تم الترويج لها بنجاح - من ١٤٣ مشروعا تقدر قيمتها بمبلغ ٥٥٦,٤ مليون دولار في ١٩٨٩ إلى ١٧٠ مشروعا تقدر قيمتها بمبلغ ٦٩٩ مليون دولار في ١٩٩٠ .

١٦ - وفي معرض دراسة المسائل التي أثيرت في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٥ تتمثل أولويات اليونيدو ، حسبما أوردت في الخطة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (GC.3/17) ، فيما يلي :

(أ) العامل البشري :

'١' تنمية الموارد البشرية

'٢' إشراك المرأة في التنمية الصناعية

(ب) التحديث : تحدي التكنولوجيا :

'١' تطوير التكنولوجيا ونقلها

'٢' البيئة والطاقة

'٣' التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الصناعي على الصعيد دون الإقليمي

(ج) التنويع : الانتعاش الصناعي :

'١' تعبئة الموارد المالية

'٢' الإصلاح الصناعي

'٣' تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

وتتعرض الخطة علاوة على ذلك للمسألتين التاليتين اللتين تمثلان قاسما مشتركا :

(د) البعد الإقليمي

(هـ) التنسيق فيما بين الوكالات

ألف - العامل البشري

تنمية الموارد البشرية

١٧ - ينبغي النظر إلى تنمية الموارد البشرية على أنها شرط مسبق للتنمية الصناعية ونتيجة لها في آن واحد ، وهذا يتطلب ، من وجهة نظر اليونيدو ، الاهتمام لا بالجوانب العملية لأداء نظامي التعليم والتدريب فحسب ، بل وبطائفة كاملة من المسائل الاستراتيجية والمؤسسية المتعلقة بالتنمية الصناعية . وينبغي النظر بعناية في المسائل الاستراتيجية الأساسية وإيجاد التوليفة المناسبة بين التكنولوجيات الأقل تقدما والتكنولوجيات الناشئة حديثا ، للارتقاء بنظامي التعليم والتدريب وإنشاء مؤسسات تعمل على تحفيز منظمي المشاريع وتمكينهم من استغلال فرص العمالة المتجددة . وتهم البلدان النامية بوجه خاص التحديات المتزايدة وليدة التغير التكنولوجي السريع ، والتغيرات التي تعتري الأسواق الدولية وهياكل الأسعار على المستوى الدولي وغيرها من العوامل التي تؤثر في المزايا النسبية الدولية ، كنشوء تكتلات تجارية رئيسية .

١٨ - والهدف الرئيسي لليونيدو في هذا المجال من مجالات الأولوية هو أن تقيم في البلدان النامية نظما متماسكة لديها مقومات البقاء ، للارتقاء على الصعيد المحلي بالقدرات التكنولوجية والإدارية وقدرات تنظيم المشاريع ، واستغلال هذه القدرات في

التنمية الصناعية . وتسعى اليونيدو إلى تحقيق هذا الهدف من خلال برامج تستطيع في إطارها أن تقوم بدور حفاز ومشجع على العمل والتغيير ، وتشمل الفئات المستهدفة ما يلي : (أ) واضعي السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي ؛ (ب) الرابطات الصناعية والمهنية ؛ (ج) مؤسسات القطاع الخاص ؛ (د) المؤسسات التقنية والمالية ؛ (هـ) الوكالات والمؤسسات الدولية المعنية بالتعاون التقني ؛ و (و) النساء .

١٩ - وتتجه الخدمات التدريبية التي توفرها اليونيدو في مجالات متخصصة مختلفة نحو تدريب القائمين بالتدريب في المقام الاول ، مركزة على استحداث برامج تدريبية مؤسسية جديدة على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية ، فيما تركز الحلقات الدراسية والتدريبية على المجالات الحاسمة الاهمية كالتصليح والصيانة ، وضمان الجودة ومراقبتها ، وإعداد المشاريع الاستثمارية ، والتقييم والترويج ، وإدارة المؤسسات والمصانع ، والتفاوض بشأن عقود نقل التكنولوجيا واقتنائها ، والخدمات الإرشادية الخاصة بالصناعات الصغيرة ، بالإضافة إلى صون الطاقة والاستعاضة عنها ، والسلامة الصناعية ، والحماية البيئية . ويتضمن التعاون في المشاريع الطويلة الاجل لبناء المؤسسات مكونا من مكونات بحوث السياسة العامة . حيثما كان ذلك مستحسنا ، وذلك لضمان عودة أكبر قدر من المعلومات المرتجعة لفائدة السياسات الوطنية لتنمية الموارد البشرية وتصميم النظم التدريبية . وينصب الاهتمام على إنشاء الهياكل الاساسية المؤسسية اللازمة للصناعة والتعليم ، والتدريب ، والبحث والتطوير في مجال التكنولوجيا ، والمعلومات ، ووسائل الاتصال ، والاستثمار ونقل التكنولوجيا ، والخدمات الإرشادية . وتبذل الجهود أيضا ليكون لكل مشروع من مشاريع التعاون التقني أكبر أثر على البلد المضيف ، من حيث تنمية الموارد البشرية .

٢٠ - وتركز اليونيدو ، ولا سيما في المجالات التكنولوجية المتخصصة والمتقدمة نسبيا ، على تكامل وتنوع وتواصل البرامج والمرافق التدريبية فيما بين البلدان النامية المتجاورة التي تتيح الفرص الملائمة للتعاون التقني . كما أن التعاون مع مؤسسات أخرى في منظومة الامم المتحدة ، ولا سيما مع منظمة العمل الدولية ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة ، ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، والبنك الدولي ، لا يقل أهمية عن الاستفادة من خبرة المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الصناعية وغيرها من المؤسسات التي لها دور في تنمية الموارد البشرية اللازمة للصناعة .

إشراك المرأة في التنمية الصناعية

٢١ - شهد العقدان الماضيان زيادة كبيرة في اشتراك المرأة في الأنشطة الصناعية . ففي الثمانينات ، سجلت بعض البلدان النامية زيادة في نسبة المشتركات في القوى الرسمية العاملة في المجال الصناعي فاقت نسبتهن في أي بلد متقدم . وتساهم المرأة أيضا بقدر لا يستهان به في القطاع الإنتاجي غير الرسمي كعاملة غير منظورة أو متوارية أو غير مسجلة . بيد أنه على الرغم من الكسب العددي الذي حققته المرأة من حيث العمالة الإجمالية في مجال الصناعة ، فما زال يتعين إشراكها في جميع المهن والقطاعات وحصولها على شروط عمل ، وعلى الاضطلاع بأعمال هامة ، على قدم المساواة مع الرجل . وعليه ، من الأهمية بمكان أن تتاح للمرأة ، في إطار عملية تخطيط الموارد البشرية ، إمكانية فرص التعليم في جميع مراحله ، ولا سيما فرص التدريب على المهارات المتصلة بالصناعة .

٢٢ - وتسعى اليونيدو ، بالتالي ، إلى إشراك المرأة في عملية استبانة برامج ومشاريع التعاون التقني وتصميمها وتنفيذها وتقييمها . وهي تسعى بوجه خاص إلى إشراكها في تخطيط القطاعات الصناعية الرئيسية والفرعية ، وتنمية الموارد البشرية وفي الصناعات الزراعية وفي ترويج الصناعات الصغيرة وكذا في أنشطة الدراسة والبحث في المجال الصناعي . ووضعت لهذه الغاية مبادئ توجيهية لأخذ المرأة بعين الاعتبار في عمليات تصميم المشاريع وإدارتها وتقييمها . وبالإضافة إلى ذلك ، استحدثت برامج خاصة لتدريب المرأة في المجالين التقني والإداري وفي مجال تنظيم المشاريع ، وتشجع اليونيدو معاهد التدريب في البلدان النامية وتساعدها على تنظيم دورات تدريبية للنساء . واستكمالا لهذه المساعي ، تعقد اجتماعات أفرقة خبراء وحلقات دراسية تستهدف مناقشة استراتيجيات محددة وصقل النُهُج اللازمة للنهوض بالمرأة في مجال الصناعة وزيادة الوعي بهذه المسائل لدى مقرري السياسات . وتتعاون اليونيدو ، إذ تواصل بذل الجهود بهذا الصدد ، مع غيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها ، ولا سيما الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (الايفاد) ، ومنظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (اليونيفيم) . وتتروج الأنشطة مع مراعاة التوصيات الواردة في الخطة المتوسطة الأجل على نطاق منظومة الأمم المتحدة للمرأة والتنمية (راجع الوثيقة E/1987/52 ؛ وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٨٧/٨٦) وخطة اليونيدو المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ (GC.3/17) .

توصية

٣٣ - لعل الجمعية العامة تشير إلى قرار المؤتمر العام لليونيدو م ع - ٣/ق - ٨ بشأن تنمية الموارد البشرية وإطار السياسة الشامل لعمليات اليونيدو في هذا المضمار ، ويرد هذا القرار في الوثيقة GC.3/8 المقدمة إلى المؤتمر . وبهذا الصدد ، ينبغي لليونيدو أن تعزز النُهُج المنسقة والشاملة في تنمية الموارد البشرية ، وخصوصا حيثما يصمم متلقو المساعدة من اليونيدو على تنفيذ برامج وطنية لتحسين هياكلهم الصناعية . ومن الاهمية بمكان أن تكون سياسات وبرامج تنمية الموارد البشرية متفقة والجهود المبذولة للارتقاء بالمستويات الصناعية ولا سيما في مجال التكنولوجيا الصناعية . ولا بد في مثل هذه البرامج من التعاون مع المنظمات المختصة التابعة للامم المتحدة ، كلا منها في مجال اختصاصه . ونظرا للدور الرئيسي الذي تؤديه تنمية الموارد البشرية في تعزيز التنمية الصناعية ، ينبغي لليونيدو أن تتخذ الخطوة الاولى في صياغة خطة عمل خاصة بالتدريب في مجالات البحوث التطبيقية ، والهندسة وتنظيم المشاريع من أجل التنمية الصناعية ، مع ضمان إدراج المرأة في عداد الفئات المستهدفة .

٣٤ - ولعل الجمعية العامة تؤكد ، واضعة في اعتبارها قرار المؤتمر العام م ٤ - ٣/ق - ١٥ بشأن إشراك المرأة في التنمية ، على ضرورة بذل جهود محددة لاخذ المرأة بعين الاعتبار في عملية تخطيط الموارد البشرية بهدف زيادة اشتراكها في اتخاذ القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والاقاليمية ، والاعتراف ، بالتالي ، بمدى مساهمتها في التنمية الصناعية وتشجيعها على هذه المساهمة .

باء - التحديث : تحدي التكنولوجيا

تطوير التكنولوجيا ونقلها

٣٥ - تمثل تنمية القدرات التكنولوجية المحلية عاملا حاسما من عوامل البقاء الصناعي وتشكل تحديا للبلدان النامية يدفعها إلى اعتماد استراتيجيات للبحث والتطوير وإنشاء الهيكل الاساسي اللازم ودعمه . ولا يزال العديد من البلدان النامية يفتقر إلى عناصر النظام التكنولوجي الحاسمة الاهمية والتي لا بد منها للتنمية الصناعية ، كالعناصر التالية : (أ) وجود سياسة للتكنولوجيا وتكاملها مع سياسات وخطط التنمية الصناعية ؛ و (ب) فرص الوصول إلى التكنولوجيا واقتناؤها ، ويتضمن ذلك التفاوض بشأن عقود نقل التكنولوجيا ورصد هذه العقود ؛ و (ج) تطوير التكنولوجيا وتطويعها ونشرها ؛ و (د) تعزيز الهيكل الاساسي التكنولوجي المحلي

وروابطه مع العمليات الصناعية ؛ و (هـ) تطوير نظم المعلومات التكنولوجية وما يتصل بها من خدمات إرشادية . بالإضافة إلى قدرات رصد التكنولوجيات الحديثة والقديمة .

٢٦ - وبرامج الارتقاء بالمستويات الصناعية من خلال الاستثمارات الجديدة وتحسين التكنولوجيا يمكن أن تؤدي إلى كفاءة دينامية وتوجد ميزة نسبية جديدة . أما النجاح أو الإخفاق في إتقان التكنولوجيا ، فيتحددان عمليا بمدى قدرة المنتج على المنافسة في الأسواق المفتوحة . وينبغي لبرامج الارتقاء بالمستويات الصناعية أن تنطوي على عناصر يقوي بعضها البعض الآخر وتوفر في الوقت نفسه المعايير اللازمة لانتقاء المنتجات ، وأهم هذه المعايير ما يلي : (أ) الارتقاء على "سلم التكنولوجيا" ؛ (ب) زيادة الروابط بين الصناعات ؛ (ج) زيادة القيمة المضافة للمنتجات التصديرية ؛ و (د) توفير فرص جديدة للاستثمار . ويستلزم الدعم المقدم إلى برامج الارتقاء بالمستويات الصناعية ، عادة ، التنسيق على الصعيد الوطني بين سياستي التكنولوجيا والاستثمار . وثمة دلائل تشير إلى أن الاداء التكنولوجي قد يكون أوثق ارتباطا بالإطارات المؤسسية المختلفة منه بالإشارات الاقتصادية التي تصدرها الأسواق . وتستفيد البلدان الصناعية من خبرة بعضها البعض في بناء المؤسسات ؛ مثال ذلك محاولات بعض هذه البلدان تقليد بعض الظواهر وتطويعها للشروط المحلية ، كنظام كانبان (التوقيت الدقيق للإنتاج) الياباني ، وتعدد الاختصاصات لدى العمال ؛ والنهج الجماعي المتعدد التخصصات في استحداث منتجات تنطوي على تكنولوجيات رفيعة ، الذي يجمع بشكل متكامل بين تخصصات مختلفة منها الهندسة ، والتسويق ، والمالية ، والتوريد ، والمشتريات . وبإمكان البلدان النامية أن تدرس خبرة غيرها من البلدان النامية والبلدان الصناعية في بناء المؤسسات وابتكار الآليات لتحقيق الغايات التالية : زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق العالمية ؛ التشجيع على تحمل التبعات في الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة ؛ والتخفيف من النواقص السوقية الناجمة عن التكاليف الباهظة للمعلومات . وقد يكون من الضروري توفير الحماية المؤقتة لتطوير التكنولوجيا المحلية ولكن لا بد لهذه التكنولوجيا في نهاية المطاف من منافسة التكنولوجيا المستوردة . ذلك لأن خيار "إما الاستيراد وإما الاختراع" لا يسري في الأجل الطويل بحيث يستبعد الواحد منهما الآخر ، بل كلما زادة القدرة على الاختراع محليا زادت معها القدرة على استيعاب وإتقان التكنولوجيا المستوردة الحديثة . ومن حيث الوجهة الدينامية في الأجل الطويل ، فإن كلا من النهجين يعزز الآخر .

٣٧ - وتتمثل الاهداف الرئيسية لبرنامج اليونيدو الخاص بتطوير التكنولوجيا ونقلها فيما يلي : (أ) زيادة وعي البلدان النامية بما تؤدي إليه التغيرات التكنولوجية المستجدة ؛ (ب) تيسير وصولها إلى مصادر التكنولوجيا ؛ (ج) مساعدتها على تعزيز قدراتها التكنولوجية المحلية لتتمكن من ترجمة الفرص الجديدة إلى برامج عمل ؛ (د) تعزيز اشتراك البلدان النامية على نطاق أوسع في التنمية التكنولوجية الدولية ؛ (هـ) تحسين التعاون الإقليمي ؛ ولا سيما من خلال إنشاء مراكز التفوق وما شابهها من المؤسسات العلمية ومؤسسات تطوير التكنولوجيا في البلدان النامية ، وتحسين القائم منها .

٣٨ - وتهتم اليونيدو بتكامل التنمية الصناعية مع التنمية التكنولوجية من خلال ما يلي : (أ) البحوث والدراسات المتعلقة بالتكنولوجيا الموجهة نحو ثلاثة مجالات رئيسية هي : أثر التكنولوجيات الجديدة على التنمية الاجتماعية - الاقتصادية ؛ الاتجاهات وآفاق التعاون في قطاعات صناعية محددة ؛ واستراتيجيات التنمية التكنولوجية الشاملة للقطاعات ؛ (ب) التعاون التقني في إنشاء وتعزيز الهياكل الاساسية التقنية اللازمة للتنمية الصناعية مع إيلاء اعتبار خاص للإصلاح والصيانة ، ولضمان الجودة ومراقبتها ، وهندسة المنتجات والخطوات الإنتاجية ، والبحث والتطوير ، والخدمات الإرشادية ذات الصلة ، وذلك ضمن إطار للسياسات الوطنية واضح التخطيط ويشمل تدابير مصممة خصيصا لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛ (ج) الانشطة الترويجية المكونة من خدمات استشارية مخصصة ، وحلقات عمل للتوعية . ومن التعاون بين مؤسسة وأخرى ؛ (د) الخدمات الاستشارية المتعلقة بالتفاوض بشأن التكنولوجيا واقتنائها ، التي توفر من خلال نظام اليونيدو لتبادل المعلومات التكنولوجيا (تاين) ، مدعومة بحوار مكثف بين موردي التكنولوجيا ومتلقيها وبدراسات دورية عن الاسواق الدولية للتكنولوجيا ؛ (هـ) الخدمات الخاصة بالمعلومات التكنولوجية التي توفر بصورة رئيسية من خلال شبكة مصرف اليونيدو للمعلومات الصناعية والتكنولوجية (الانتيب) .

البيئة والطاقة

٣٩ - كان للنمو السريع في الإنتاج الصناعي على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية تأثيره على القاعدة العالمية للموارد الطبيعية ، من خلال الدورة الكاملة لاستكشاف المواد الاولية واستخراجها ، واستهلاك الطاقة ، وتوليد النفايات ، واستخدام المنتجات والتخلص منها من قبل المستهلكين . ولئن كان للصناعة بعض الآثار الإيجابية ، كتوفير فرص العمالة وترويج التقدم التقني الذي أدى بدوره إلى تحسين

نوعية المنتجات أو توسيع استخداماتها . فقد بدأ التسليم أكثر فأكثر بآثارها السلبية بسبب ما تحدثه من تلوث للبيئة واستنزاف أو انحطاط للموارد .

٣٠ - وعلى الرغم من مسؤولية البلدان الكثيفة التصنيع عن الكثير من هذا التلوث ، فالعديد من البلدان النامية يدرك بصورة متزايدة مخاطر الصناعة . وبدأ يستحدث التدابير لحماية البيئة ويعتمد سياسات وبرامج لحفظ الموارد . وقد استجابت الصناعة ومؤسسات البحوث بدورها لمقتضيات الحال فاستحدثت تكنولوجيات وعمليات إنتاجية لا تسبب التلوث ، وهذا جهد تستطيع التكنولوجيا الإحيائية والهندسة الوراثية أن تساهم فيه مساهمة هامة . بيد أن الحلول الصناعية تستند ، في الغالب ، إلى اعتبارات اقتصادية قصيرة الأجل وكثيرا ما لا تأخذ في الاعتبار التكاليف الاجتماعية ما دامت هذه لا تؤثر على الأسعار السوقية . ومن الواضح أنه لا غنى عن الاشتراك الصريح للسياسة العامة في استحداث حلول طويلة الأجل للمشاكل البيئية . بيد أن البلدان النامية تفتقر ، في معظمها ، إلى الخبرة في معالجة المشاكل البيئية . وكثيرا ما لا تفي هياكلها الأساسية المؤسسية بما يلزم لرصد البيئة الصناعية . ولدى كل بلد خصائصه البيئية الكلية والجزئية التي ينفرد بها عن باقي البلدان وتستدعي المرونة في الربط بين السياسة النوعية لكل صناعة والسياسة البيئية على نطاق الاقتصاد كله .

٣١ - والطاقة مسألة إنمائية أساسية تتصل في يومنا هذا اتصالا وثيقا بالبيئة . ويقتضي النمو ، ولا سيما في البلدان النامية ، إعادة النظر بشكل رئيسي في استخدام الطاقة . ونظرا للزيادة السريعة في استخدام الطاقة في البلدان النامية (بنسبة سنوية تزيد على ٣,٥ في المائة منذ عام ١٩٨٠) ، يجب أن تأخذ سياسات الطاقة في الاعتبار الأثر البيئي لاستهلاك الوقود الأحفوري الذي ما زال يمثل المصدر الرئيسي للطاقة . ويجب أن تبذل الجهود في الأجل القصير لزيادة فعالية استخدام الطاقة وحفظها ، فيا ينبغي الانتقال في الأجلين المتوسط والطويل من استخدام الفحم والنفط إلى الغاز ، والكهرباء المولدة بالقوة المائية ، والطاقة الشمسية ، وغيرها من الموارد المتجددة .

٣٢ - ويستهدف برنامج اليونيدو المعني بالبيئة ضمان تآزر التنمية الصناعية مع البيئة ، وتحقيق زيادة قصوى في الفائدة التي تعود بها الصناعة على نوعية الحياة ، وذلك بتخفيف أضرارها البيئية إلى الحد الأدنى . وبدأت اليونيدو نشاطا فعالا يشمل تدريب الموظفين في المقر ، والعمل الترويجي الموجه نحو التكنولوجيات النظيفة ، القليلة النفاية ، الفعالة من حيث الطاقة ، وتكنولوجيات إعادة الاستغلال أو

الاستخدام ، كما يشمل المساعدة التقنية في مراقبة التلوث بالإضافة إلى البحوث وأنشطة المعلومات ذات الصلة . وتمشيا مع توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثالثة عشرة بشأن تحليل برامج التنمية الصناعية على نطاق المنظومة ، سعت اليونيدو إلى التعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي في تعزيز تلك الانشطة . ومن المقرر استحداث قاعدة بيانات بيئية في مقر اليونيدو تتضمن تفاصيل عن المعايير البيئية وآثار التكنولوجيات على البيئة فضلا عن وسائل الرصد اللازمة للإدارة البيئية . والاهم من ذلك أن من المزمع عقد المؤتمر الدولي القادم لليونيدو المعني بالتنمية الصناعية التي يمكن أن تتحملها البيئة ، في كوبنهاغن ، الدانمرك (١٤-١٨ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١) ، للنظر في الجهود المبذولة لتحقيق تنمية صناعية يمكن أن تتحملها البيئة . وسيساعد المؤتمر الدول الاعضاء في التوصل إلى فهم أفضل للطريقة التي يمكن أن يتوسع بها القطاع الصناعي - في البلدان النامية والمتقدمة على السواء - دون تعريض حالة البيئة التي ستعيش فيها الاجيال القادمة للخطر . وسينظر المؤتمر في دور الصناعة والحكومة والتعاون الدولي في ضمان إطلاع البلدان النامية التام ، وبشروط معقولة ، على المفاهيم الإنتاجية والتكنولوجيات الانظف ، وسيناقش بوجه خاص المسائل المتعلقة بالقطاعات الصناعية التي قد تكون ذات أهمية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المزمع عقده عام ١٩٩٢ .

٣٣ - وسيتكامل التعاون التقني وغيره من أنشطة اليونيدو في مجال الطاقة تكاملا تاما مع الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة . وستستمر اليونيدو ، تمشيا مع برنامجها القادم للطاقة ، في الاشتراك بنشاط في الجهود المبذولة بصورة منسقة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمساعدة البلدان النامية في أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة وما يقترن بها من تكنولوجيات . وفيما يتعلق بالبيئة والطاقة على السواء ، ستستمر اليونيدو في العمل بالتعاون الوثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة العمل الدولية ، ومنظمة الأغذية والزراعة ، ومنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو ، وغيرها من المؤسسات الدولية المختصة .

التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية

٣٤ - يحظى التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية بتأييد سياسي عام ، ومع ذلك ، لم تصل ترجمة هذه المفاهيم إلى مشاريع صناعية ملموسة إلى المستوى المنشود بعد . ويعزى ذلك ، إلى حد ما ، إلى صعوبة تمويل مشاريع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية وصعوبة ترجمة الإعلانات السياسية العامة إلى التزامات من الناحية التنفيذية . ويبدو أن هذا التعاون يكون أفعل ما يكون باتباع نهج "التدرج من أسفل إلى أعلى" القائم على استبانة القدرات المحددة واحتياجات الشركاء . والعناصر الرئيسية للنجاح هي المعلومات الموثوقة والمستكملة عن الاهتمامات الحقيقية للمستفيدين ، والقدرات المثبتة عند الموردين ، بالإضافة إلى آليات تعمل كما يجب لتجمع بين العنصرين الأولين على المستوى دون الإقليمي والإقليمي والاقاليمي . وتوجد ، فضلا عن ذلك ، فوارق كبيرة في التمكن من التكنولوجيا والكفاءة التكنولوجية بين شركات البلد الواحد أو المنطقة الفرعية الواحدة أو المنطقة الواحدة ، الأمر الذي يتيح فرص التعلم والاستفادة ، على المستوى الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والاقاليمي ، من المستويات التي بلغتها شركات معينة في مجال التكنولوجيا والمهارة ، وذلك في فروع محددة من الصناعة وفي صنع منتجات صناعية معينة .

٣٥ - وتتمثل وجهة التركيز الاساسية لأنشطة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في استخدام وتعزيز القواعد المؤسسية القائمة على المستويات الوطنية ودون الإقليمية والاقليمية اللازمة للتنمية في مجالات يذكر منها ما يلي : استبانة المشاكل الصناعية والتكنولوجية التي يمكن حلها عن طريق التعاون الاقتصادي أو التقني فيما بين البلدان النامية ؛ والتوفيق بين طلبات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي وقدرة الحكومات والمؤسسات على توريد الخبرة الفنية والمعدات وغيرها من الخدمات وعلى تبادل الخبرة والمشاركة في المرافق ؛ وتعزيز ودعم مراكز الدراسات التكنولوجية المتقدمة والشبكات المعنية بتطوير التكنولوجيا ونقلها ؛ وتنمية الطاقات الاستشارية المحلية اللازمة لإصلاح الصناعة وإعادة هيكلتها ؛ وتبادل الخبرة فيما بين المؤسسات الوطنية للخدمات الإرشادية والرابطات الصناعية ؛ وترويج التعاون بين مؤسسة وأخرى لتحقيق مخططات التكامل الصناعي .

توصية

٣٦ - لعل الجمعية العامة تحيط علما بقرار المؤتمر العام لليونيدو م ع - ٣/ق - ٧ المتعلق بتطوير التكنولوجيا ونقلها ولعلها تؤكد على أهميته ، بما في ذلك تعزيز القدرات التفاوضية على امتياز التكنولوجيا وتنمية المهارات الصناعية ، ولا سيما

القدرات التكنولوجية والهندسية وقدرات تنظيم المشاريع . ولا بد من تخصيص موارد كافية لهذه الاغراض في الميزانيات الوطنية وفي برامج التعاون التقني مع الوكالات التمويلية المتعددة الاطراف والثنائية .

٣٧ - ولعل الجمعية العامة تؤكد أيضا على ضرورة قيام البلدان النامية بصوغ برامج وطنية لرفع مستوى الصناعة عن طريق استبانة قطاعات ومنتجات جديدة ذات أولوية يكون فيها النمو القائم على الكفاءة منشودا ومجديا . وباستطاعة البلدان النامية توفير دعم شامل لمثل هذه البرامج الوطنية عن طريق تنقيح السياسة التكنولوجية الوطنية وتنسيقها مع السياسة الاستثمارية . وينبغي أن تعطي وكالات التعاون والتمويل الثنائية والمتعددة الاطراف الاولوية في الدعم للبرامج الوطنية الخاصة برفع مستوى الصناعة .

٣٨ - ولعل الجمعية العامة تحيط علما بقرار المؤتمر العام لليونيدو م ع - ٣/ق - ١٦ المتعلق بشؤون البيئة والتنمية الصناعية . ويرتبط التدهور البيئي ارتباطا وثيقا بالفقر وبالتخلف ، فيما يمثل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية عاملا هاما من عوامل حماية صحة الإنسان والبيئة . وقد يؤدي إهمال البيئة في التنمية الصناعية إلى أضرار لا سبيل إلى إصلاحها وسيزيد ، على أية حال ، تكلفة التنمية في الاجل الطويل بتحويل الموارد إلى إعادة التوازن البيئي وإلى تخفيف الآثار الضارة للصحة . ومن الاهمية بمكان أن تعزز جميع البلدان وتدعم وضع آليات قابلة للاستمرار وإجراءات ملائمة لاتخاذ القرارات بغية تلبية ما للحماية البيئية من احتياجات تشمل فرصة الحصول على التكنولوجيات البيئية اللازمة للتنمية الصناعية ونقلها . وينبغي زيادة المساهمات المالية لبرنامج اليونيدو المعني بالبيئة ، كما ينبغي تعزيز التنسيق مع وكالات الامم المتحدة الاخرى .

٣٩ - ولعل الجمعية العامة تشير إلى قرار المؤتمر العام م ع - ٣/ق - ٩ المتعلق بالتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . ومن المهم أن تسعى اليونيدو إلى تحقيق عملية تدفق أفضل للمعلومات عن البرامج الرامية إلى الارتقاء بالقدرات الصناعية فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما عن طريق نظام الإحالة إلى المعلومات المتعلقة بالتعاون التقني فيما بين البلدان النامية (نظام الإحالة إلى المعلومات لصالح منطقة الجنوب) التابع لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي . ولابد من تخصيص جهود أكبر لتبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيا ومستويات المهارة

والكفاءة التنافسية فيما بين المؤسسات الصناعية العاملة في نفس المنتج أو الفروع الصناعية على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والاقاليمية ، باستخدام نظام الإحالة إلى المعلومات لصالح منطقة الجنوب وغيره من الوسائل الفعالة . ومن الضروري زيادة الدعم المالي عن طريق تقديم التبرعات إلى برامج التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية .

٤٠ - وينبغي أن تشرع اليونيدو ، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وغيرها من هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ، في تنفيذ تدابير تهدف إما إلى إنشاء رابطات إقليمية تضم المؤسسات الصناعية الصغيرة ومصارف البيانات الإقليمية أو تعزيز القائم منها ، موفرة بذلك محفلا لتبادل المعلومات المتعلقة بتنمية قدرات تنظيم المشاريع .

جيم - التنويع : الانتعاش الصناعي

تعبئة الموارد المالية

٤١ - أدت أزمات الديون التي ميزت الثمانينات إلى بعض التحولات في السياسات التي تعتمدها مؤسسات التمويل الكبرى . ونتيجة لازدياد المخاطر التجارية والسياسية التي يواجهها المستثمرون ومقدمو القروض إلى البلدان النامية التي ترزح تحت عبء الديون الطائلة ، تأثر تدفق الموارد الخارجية إلى القطاع الصناعي في هذه البلدان تأثرا شديدا . وتشتمل الصعوبات المرتبطة بالاستثمار على مناخ استثماري غير جذاب بالنسبة إلى منظمي المشاريع المحليين والأجانب ، وعلى الافتقار إلى المشاريع الاستثمارية المعدة إعدادا جيدا ، ومن بينها كذلك صعوبة العثور على مستثمرين ومنظمي مشاريع مؤهلين . وكثيرا ما يؤدي ارتفاع التكاليف وزيادة المخاطر الخاصة بالمعاملات والمتصلة بمشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الصناعية مشاركة مباشرة في التعاون الدولي إلى الحيلولة دون السعي للحصول على فرص التعاون التجاري في البلدان النامية . ومن ناحية أخرى ، لا تتوفر لمنظمي المشاريع المحليين في البلدان النامية فرص كافية للحصول على المعلومات الضرورية المتعلقة بمصادر وأسواق رؤوس الأموال ، كما لا تتوفر لهم مهارات التصميم والمهارات الهندسية الكافية للمنافسة في الأسواق الأجنبية .

٤٢ - وبغية إعادة تنشيط الصناعة في البلدان النامية ، تهدف اليونيدو إلى ايجاد طرق جديدة لزيادة التدفق الدولي للأموال على الاستثمار الصناعي الإنتاجي عن طريق دعم صياغة سياسة استثمارية تشمل مجموعة قوانين الاستثمار التي تجتذب رأس المال

الأجنبي ؛ وعن طريق العمل بصورة أوثق مع مؤسسات التمويل في البلدان النامية ؛ وعن طريق استبانة وتقييم وترويج فرص الاستثمار الصناعي ؛ وعن طريق تعزيز التعاون بين المؤسسات من خلال الاستثمار المباشر الأجنبي واتفاقات التعاون التقني . وتحظى ثلاثة أنشطة مترابطة بأهمية خاصة ؛ وهي : (أ) المساعدة المقدمة في الوقت المناسب لاستبانة فرص الاستثمار وإعداد الدراسات التمهيدية ودراسات الجدوى ؛ و (ب) استبانة المتعهدين المحليين والشركاء المحتملين الذين يوفرون التمويل والتكنولوجيا و/أو الإدارة للمشاريع الاستثمارية ؛ و (ج) تعزيز مؤسسات ترويج الاستثمار المحلية .

٤٣ - وتؤدي شبكة مكاتب دوائر ترويج الاستثمار التابعة لليونيدو (باريس وزيوريخ وسول وطوكيو وفيينا وكولونيا وميلانو ووارسو وواشنطن) ومكتبي التعاون الصناعي (بيجين وموسكو) دورا بنّاء بشكل خاص في زيادة تدفق الموارد على الصناعة في البلدان النامية . وهي تعمل بوصفها نوافذ لليونيدو على الصناعة في البلدان المعنية ، مما يسهل مخططات التعاون الصناعي الدولي .

الإصلاح الصناعي

٤٤ - تنشأ الحاجة إلى الإصلاح الصناعي - وهو مظهر بارز من مظاهر تكييف الهيكل الصناعي - من مشاكل على مستوى المؤسسات تنتج عن أسباب داخلية أو عن تغييرات في المناخ الاقتصادي . وقد تنبثق المشاكل الداخلية من التخطيط الخاطئ للمشاريع ، وسوء الإدارة ، والتكنولوجيات البالية وغير ذلك من النواقص في النظم الصناعية والتكنولوجية . وتشتمل المشاكل الخارجية على أثر التغييرات في الاقتصاد الكلي الناجمة عن الهزات الخارجية ، وفشل السياسة العامة ، والهيكل الأساسي غير الوافي ، وتدابير التقشف ، وأزمات العملات الأجنبية ، وضغوط التكييف المتنامية . ومن الضروري ، لمعالجة ذلك ، استقصاء فرص جديدة للاستثمار المربح بعد تعديل اتجاه الصناعات في بيئة "مؤاتية" تخلقها الاصلاحات الضريبية والمالية والمؤسسية . ومن المهم كذلك تعزيز نظم المعلومات الصناعية الأساسية ودعم الهياكل الأساسية التقنية المتصلة بأنشطة كالبحث والتطوير ، والإصلاح والصيانة ، وضمان الجودة والخبرة الاستشارية في مجال الإدارة ، والدراسات الاستقصائية للأسواق ، ودراسات فرص الاستثمار اللازمة نتيجة لتغير بيئة الاقتصاد الكلي .

٤٥ - وتهدف أنشطة اليونيدو للاصلاح الصناعي كذلك إلى تعزيز القدرات لدى سلطات السياسة الصناعية والتمويل الإنمائي الوطنية على تقييم احتياجات الإصلاح الصناعي على مستوى المؤسسة والقطاع الفرعي والقطاع ووضع السياسات والصفقات المالية الملائمة لإعادة تنشيط الصناعات المتعثرة موضع التنفيذ .

٤٦ - وتنتهج اليونيدو أسلوب الإصلاح الصناعي على ثلاثة مستويات مؤكدة على ما يلي : (أ) الانشطة التشخيصية التي تشمل مختلف نواحي تشغيل المنشآت الصناعية وتؤدي إلى مشاريع إصلاح شاملة وفحص جدواها ؛ و (ب) وضع برامج للدعم المؤسسي والترشيد الهيكلي وخلق هياكل إنتاج رشيدة ومتماسكة ؛ و (ج) آثار السياسة العامة المترتبة على الجهود المبذولة على المستويين الأولين وتعزيز التدابير المناسبة ومن الاهمية ربط استراتيجيات الإصلاح على نطاق القطاع بالتحاليل الدقيقة للمؤسسات وإمكانية تحديثها .

تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم

٤٧ - يساهم القطاع الرسمي للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في البلدان النامية بما يتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة من الناتج الصناعي ويوفر ما يتراوح بين ٤٠ و ٦٠ في المائة من العمالة الصناعية . وتمثل الامكانات الكبيرة لهذه الصناعات ، ولا سيما بالنسبة إلى مساهمتها في العمالة وإلى تحقيق قاعدة أوسع وأكثر دينامية للتصنيع ، بشيرا كبيرا . وهي تمثل في الوقت نفسه تحديا رئيسيا بسبب الصعوبات التي تعترض سبيل تنميتها . ويزداد الحاح هذا التحدي في الكثير من البلدان النامية التي ترزح تحت عبء الديون ، نظرا لهشاشة صناعات بدائل الواردات المعتمدة على الموارد الاجنبية من حيث المعدات والإدارة ، ثم الموارد الخام والوسيطة المستوردة . ويتطلب تعزيز الصناعات القائمة على الموارد المحلية والموجهة نحو الأسواق المحلية نهجا ابتكارية لخلق الجو الملائم إلى جانب الهيكل الاساسي التجاري الداعم لمنظمي المشاريع في الصناعات الصغيرة .

٤٨ - وينبغي لمزيج السياسات الداعمة للصناعات الصغيرة أن يشمل عوامل كالنظام القانوني الذي تخضع له حقوق الممتلكات والعقود ، والسياسات الرقابية والترويجية ، وتوفر الائتمان ، والحوافز الضريبية ، وسياسات الاقتصاد الكلي ، وخدمات الإرشاد التكنولوجي ، بحيث تولى الحاجة إلى تحقيق الإشراك الفعال للمرأة في هذا القطاع ما تستحق من الاعتبار . ويمثل تحسين حجم ونوع التمويل من القطاع المصرفي حاجة ذات أهمية خاصة لدى الصناعات الصغيرة والريفية . ولذلك ينبغي أن ترافق الإصلاحات الملائمة للسياسة العامة تحسينات في الهياكل المؤسسية للخدمات المالية . وإذا وجد قطاع سليم اقتصاديا يضم الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فسوف يتعين في نهاية الأمر إدماجه إدماجا تاما في القطاع الصناعي الحديث .

٤٩ - والاهداف الأولية لبرنامج اليونيدو للصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم هي تحفيز المؤسسات التجارية الصغيرة في المناطق الريفية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الكثافة في استخدام المهارات . ويهدف نهج اليونيدو إلى

ما يلي : (أ) ايجاد هياكل دعم لخدمة الصناعات الصغيرة القائمة حاليا والجديدة ، بما فيها الصناعات الريفية ؛ و (ب) إتاحة الفرص لإشراك المرأة بصورة فعالة في عملية التنمية الصناعية ؛ و (ج) استنباط السبل والوسائل اللازمة لتوسيع الروابط الإنتاجية والتكنولوجية بين الشركات المستقلة الصغيرة والصناعات الكبيرة ، داخل البلدان وفيما بينها على حد سواء ؛ و (د) تحسين المرافق التكنولوجية المحلية بغية دعم المشاريع الصناعية الصغيرة الكثيفة الاستخدام للتكنولوجيا ؛ و (هـ) تعزيز مخططات الصيانة المشتركة ، وضمان الجودة ، والقياس بالآلات والتوحيد القياسي ، والاختبار ، وأبحاث السوق المتعلقة بالصناعات الموجهة نحو التصدير .

توصية

٥٠ - لعل الجمعية العامة تشير إلى قرار المؤتمر العام لليونيدو م ع - ٣/ق - ٥ والوثيقة GC.3/3/Rev.1 المتعلقين بتعبئة الموارد المالية من أجل التنمية الصناعية ، وكذلك برنامج اليونيدو لترويج الاستثمار الصناعي . ويحظى النهوض الفعال بالتعبئة المباشرة للموارد المالية بنفس الاهمية التي يحظى بها تحسين النظم اللازمة لاجتذاب الموارد . ولابد من أن تعزز اليونيدو مساعدتها للبلدان النامية من خلال ترويج المشاريع المشتركة بين الشركاء المحليين والأجانب . وينبغي تعزيز وإصلاح المؤسسات الوطنية الخاصة بترويج الاستثمار من خلال توفير الخبرة الفنية وتدريب الموظفين على الانشطة المتصلة بالاستثمار ، بما في ذلك استبانة الانشطة وصوغها وتقييمها وترويجها وتنفيذها . وينبغي أن تكون هذه الانشطة مترابطة ترابطا تاما مع البرامج الوطنية المتعلقة برفع مستوى الهيكل الصناعي .

٥١ - وفيما يتعلق بالتمويل الطوعي للتعاون التقني ، يدعو مقرر المؤتمر العام م ع - ٣/م - ٢٥ (هـ) إلى زيادة أموال صندوق التنمية الصناعية بغية بلوغ مستوى التمويل المنشود والبالغ ٥٠ مليون دولار . ويعتبر الحصول على هذه الزيادة من الامور الهامة ، خصوصا وأن صندوق التنمية الصناعية يستطيع أن يوفر تمويلا قيّما للمساعدة التحضيرية لمشاريع وبرامج التعاون التقني الكبيرة . ويستطيع مثل هذا التمويل كذلك أن يؤدي إلى الشراكة التقنية ، ونقل التكنولوجيا ، والاستثمار في المشاريع الصناعية .

٥٢ - ومن الضروري أن توسع الوكالات المتعددة الأطراف أنشطتها ، آخذة في اعتبارها عبء الديون - وخصوصا فيما يتعلق بالانشطة السابقة للاستثمار ، ومفاوضات العقود ، والتمويل . وللتعاون بين اليونيدو ومؤسسات التمويل أهميته ، ولا سيما في ترويج

الاستثمار وفي إصلاح الصناعة وإعادة هيكلتها . وفي هذا الشأن ، ينبغي أن تضع اليونيدو نُهجا ابتكارية لتمويل الصناعة ، مسلمة بأثر الدين الخارجي ، كما ينبغي أن تعطي أهمية أكبر للتحليل المؤسسي والإصلاح ، واضعة في اعتبارها الخلفيات التاريخية والثقافية لكل بلد . وفي هذا الإطار ، ينبغي أن تعيد البلدان النامية النظر في ترتيباتها المؤسسية بغية توفير الحوافز والآليات التي تيسر البرامج المتعلقة برفع مستوى الصناعة .

٥٣ - وينبغي أن تعزز اليونيدو أنشطتها في مجال دعم قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ولا سيما تلك الموجهة نحو تعزيز المؤسسات الوطنية التي توفر الهيكل الأساسي لهذا القطاع . والناحية الحاسمة في هذه المسألة هي الروابط القائمة بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمؤسسات الكبيرة ، وكذلك أسواق التصدير .

دال - البعد الإقليمي

٥٤ - ارتفع مكسب البلدان النامية الصافي في حصتها من القيمة المضافة الصناعية العالمية بنسبة طفيفة بلغت ١,٩ في المائة في الفترة من عام ١٩٧٥ إلى عام ١٩٨٩ ليصل إلى ما مجموعه ١٣ في المائة . وإزاء هذه الخلفية ، وافق المؤتمر العام في قراراته م ع - ٣/ق - ١٠ و م ع - ٣/ق - ١٧ و م ع - ٣/ق - ١٨ على العقد الثاني للتنمية الصناعية لافريقيا ، وعلى برنامج التعاون الإقليمي من أجل الانتعاش الصناعي لمنطقة امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وعلى برنامج خاص للتنمية الصناعية لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ ؛ وأنشأ مجلس التنمية الصناعية في مقرره م ت ص - ٦/م - ٢ برنامجا خاصا للتنمية الصناعية في البلدان العربية .

٥٥ - ولا تزال أقل البلدان نموا تحصل على أولوية عالية كمستفيدة من التعاون التقني الذي تقدمه اليونيدو . فالعديد من هذه البلدان يحتاج إلى صوغ استراتيجياته الخاصة بالتصنيع في ضوء المناخ الاقتصادي الخارجي المتغير تغيرا جذريا . وتشتمل استجابة اليونيدو على الاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الصناعية لأقل البلدان نموا ؛ والدراسات السوقية ؛ وتحضير وتقييم المشاريع الاستثمارية ؛ وإعادة تنشيط الصناعات المتداعية حيثما يكون ذلك مجديا من الناحية الاقتصادية ؛ وتوسيع فرص التدريب ؛ ومواصلة تخصيص موارد لإتاحة الفرصة لأقل البلدان نموا للمشاركة في الاجتماعات وحلقات العمل التقنية وبرامج التدريب والحلقات الدراسية التي ترعاها اليونيدو . وتقوم اليونيدو في الوقت الحاضر بإعداد خطة عمل خاصة كمتابعة لمؤتمر

الأمم المتحدة المعني بأقل البلدان نموا ، الذي عقد في باريس عام ١٩٩٠ . وسيسهم العديد من الانشطة في الوقت نفسه مساهمة ملموسة في عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا حيث يوجد معظم أقل البلدان نموا .

توصية

٥٦ - لعل الجمعية العامة تشير إلى قرار المؤتمر العام لليونيدو م ع - ٣/ق - ١١ المتعلق بتصنيع أقل البلدان نموا وتعيد تأكيد الشعور بالقلق إزاء عدم إحراز تقدم في تصنيع أقل البلدان نموا خلال الثمانينات والاثر السلبي للصعوبات الاقتصادية العالمية على تلك البلدان . وينبغي أن يكثف المجتمع الدولي مساعدته التقنية والمالية إلى أقل البلدان نموا فيما تبذله من جهود للتصنيع في حين تعطي اليونيدو تلك البلدان أولوية عالية في برنامجها للتعاون التقني وفي سائر برامجها . وينبغي أن يطلب إلى الدول الاعضاء في اليونيدو أن تزيد مساهماتها إلى صندوق التنمية الصناعية من أجل دعم الانشطة في أقل البلدان نموا .

هاء - التنسيق فيما بين الوكالات

٥٧ - تشارك اليونيدو في التنسيق فيما بين الوكالات على مستوى فرق العمل المتخصصة والافرقة العاملة المرتبطة بها التي تعالج المسائل التقنية الاساسية التي يؤدي فيها القطاع الصناعي دورا هاما . وتشتمل هذه المسائل على التنمية الريفية ، وتنمية الموارد البشرية ، وتكييف الاقتصاد وإعادة هيكلته ، والبيئة والطاقة ، والعلم والتكنولوجيا ، وإشراك المرأة . والقصد من هذا النهج الموضوعي هو تنشيط الجهود المنسقة المشتركة فيما بين الوكالات بغية تحسين التبصر بالمشاكل الرئيسية المراد معالجتها من خلال نهج متعدد التخصصات وتقاسم الخبرة فيما بين الوكالات على نحو فعال . ويتركز الاهتمام على تعزيز التنسيق مع المنظمات الحكومية والدولية الحكومية التي توجد لاعمالها علاقة بأعمال اليونيدو ، ولا سيما مع اللجان الإقليمية وغيرها من منظمات الامم المتحدة والوكالات المتخصصة .

٥٨ - وتبرز الفقرتان ٦ و ٨ من قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٥ دور اليونيدو في مساعدة البلدان النامية في صياغة البرامج والخطط اللازمة للتصنيع وفيما يتعلق بمزيج من قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة حسب الظروف السائدة الخاصة بكل بلد من البلدان النامية . وتتجاوب اليونيدو مع هذه الاهتمامات الرئيسية ، وذلك ، أولا ، عن طريق تقوية التركيز القطري

لجميع برامج اليونيدو للتعاون التقني من خلال تحضير الدراسات الاستعراضية المتعلقة بالقطاع الصناعي ، بالاقتران مع إيفاد بعثات للبرمجة القطرية تعد دراسات إجمالية مركبة خاصة بالتنمية الصناعية في كل بلد على حدة والنشاط الثاني هو نظام للبرمجة القطاعية المتكاملة ييسر من خلاله تحليل للعلاقات الهيكلية في قطاع معين اتخاذ قرارات رشيدة بشأن الاختناقات والاحتياجات من المساعدة ، بما في ذلك أنشطة ما قبل الإنتاج وأنشطة ما بعد الإنتاج . وهذه النُهج المنتظمة إزاء التحليل وبرمجة التعاون التقني تتطلب درجة عالية من التنسيق مع الوكالات المتعددة الأطراف والثنائية .

٥٩ - ويكمل البنك الدولي والمصارف الإنمائية الإقليمية ، بوصفها مصادر أساسية للمساعدة المالية ، أنشطة البحث والتعاون التقني التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة . بيد أنه يبدو أن من مصلحة البلدان النامية أن يكون دور الوكالات المعنية في منظومة الأمم المتحدة أكبر في تحضير السياسات والخطط والمشاريع التشغيلية التي تضطلع بها مؤسسات التمويل الإنمائي . وكانت لجنة البرنامج والتنسيق قد أوصت ، في دورتها الثلاثين عندما نظرت في التحليل البرنامجي الشامل لعدة منظمات للأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الصناعة ، باتخاذ ترتيبات تعاونية تسمح للبنك الدولي بأن يعتمد بسهولة أكبر على الخبرة الفنية المتوفرة لدى اليونيدو وغيرها من مؤسسات الأمم المتحدة العاملة في الأنشطة المتصلة بالتنمية الصناعية .

٦٠ - ويمكن للأساليب التي يستخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن إعداد وإدارة مشاريع التعاون التقني الخاصة به ، بما في ذلك دور الوكالات المتخصصة ، أن تتغير بشكل ملموس من خلال التركيز الأكبر على النهج البرنامجي . وقد ينطوي هذا على دور أكثر تخصصا تقوم به اليونيدو ، بحيث تصبح اليونيدو أكثر إسهاما في آليات التنسيق كاجتماعات المائدة المستديرة ، وفي التحاليل السابقة للمشروع والتحاليل القطاعية ، وفي أنشطة التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية ، وفي خدمات الخبرة الاستشارية وغيرها من الخدمات الاستشارية الممولة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . وتتوقع الدول الأعضاء ، بصورة خاصة ، أن تضطلع منظومة الأمم المتحدة بدور أكثر فعالية في المداولات المتعلقة بإعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية ، بما في ذلك مسائل حيوية كالسياسات القطاعية الطويلة الأجل والنُهج المتعلقة بتقييم تكنولوجيات معينة .

٦١ - ومن بين تدابير الاستجابة الإضافية لتغيير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لفلسفته وتركيزه على الوجهة التنفيذية ، التي هي في الواقع استجابة حققت مؤخرا

نجاحا متزايدا ، قيام اليونيدو بإجراء بحث أكثر نشاطا عن مصادر إضافية للتمويل من أجل تنفيذ برامج التعاون التقني . ومن المتوقع أن يستمر اتجاه اليونيدو الإيجابي المتمثل في اجتذاب التمويل الذاتي للمشاريع وكذلك التمويل المقدم من أطراف ثالثة من خلال ترتيبات صناديق استئمانية خاصة .

توصية

٦٢ - بالنظر إلى أن اليونيدو هي منظمة الامم المتحدة الاولى المعنية بالنهوض بالتنمية الصناعية في البلدان النامية ، وأنها وفقا لولايتها الدستورية تتولى القيام بالدور التنسيقي المركزي لانشطة منظومة الامم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية ، لابد من أن يكون هناك تنسيق فعال بين اليونيدو والبنك الدولي . ووفقا لما دعا إليه قرار المؤتمر العام م ع - ٣/ق - ٦ المتعلق بالديون الخارجية والتنمية الصناعية ، فإنه ينبغي تشجيع التعاون بين اليونيدو ومؤسسات التمويل الإنمائي بغية وضع نُهج ابتكارية موجهة نحو إصلاح الصناعات وإعادة هيكلتها .

٦٣ - وينبغي أن تواصل اليونيدو مراجعة طرائقها الداخلية والتنفيذية في ضوء دورها المتطور والاكثر تخصصا في مواجهة تحديات التنمية الصناعية . ومن الضروري ، علاوة على ذلك ، أن تعتمد اليونيدو على ما حققته من نجاح في الماضي في اجتذاب التمويل الذاتي والتمويل المقدم من أطراف ثالثة من خلال ترتيبات الصناديق الاستئمانية الخاصة . وفي هذا الشأن ، سيمثل تعزيز وتوسيع ترتيبات الصناديق الاستئمانية الخاصة مع الدعم المالي الاكبر من الدول الاعضاء مساهمة كبرى في أهداف تنويع وتحديث الانشطة الإنتاجية في البلدان النامية ، وفقا لما ورد في قرار الجمعية العامة ١٩٦/٤٥ .

- - - - -